الفصل الأول

أهمية المصفاة الأخلاقية في مناهج علم الاقتصاد الحديث

بن منصور عبد الله[1]

مقدمة

يمكن الجزم بأن مناهج علم الاقتصاد هي أكثر المناهج تأثراً بفصل الأخلاق والدين عن الحياة، فقد جربت البشرية بقيادة الغرب نظامين اقتصاديين هما: الرأسمالية والاشتراكية، وهما نظامان يقومان على أساس الفرضية الغربية القائلة بأن الدين والأخلاق والاعتبارات القيمية لا تمت بصلة لما يحدث في الحقل الاقتصادي؛ تنظيراً كان أو تطبيقاً. وعلى الرغم من التقدم الهائل والسريع الذي حققته هذه النظم، من حيث الحجم الكبير للإنتاج، والتمويل، والاستهلاك، والتطور الصناعي، والتجاري، والزراعي، إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف العليا التي تعمل على إسعاد البشرية، فالسمات الاقتصادية لعالم اليوم، بجانب الحجم الكبير، تتمثل في تفاقم الجريمة الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والتضخم، وعدم الاستقرار في أسواق المال والنقد والسلع والأسهم، وزيادة حجم المديونية، وحالات العجز في موازنة الدولة، وتلوث البيئة.

(1) دكتوراه في العلوم الاقتصادية، يعمل أستاذاً جامعياً في جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان/ الجزائر.
البريد الإلكتروني: mansour_19612004@yahoo.fr

obeikandi.com

هذا الواقع الذي أفرزته مناهج النظم الاقتصادية المهيمنة، أصبح يقلق علماء الاقتصاد بشكل جدي، لا سيّما في الغرب، الأمر الذي دفعهم للبحث عن أوجه القصور فيها. ولخص أحدهم ذلك بقوله: "إن إبعاد علم الاقتصاد عن الأخلاق قد أفقر علم الاقتصاد،" وتوصل إلى أن هذا علم يمكن أن يصبح أكثر أداء، إذا أولى اهتماماً أكبر وصريحاً للاعتبارات الأخلاقية. وإذا كان تجدد التفكير في المضامين الأخلاقية لمناهج علم الاقتصاد الذي أصبح ينادي به علماء اقتصاد في الغرب، جاء نتيجة سلسلة الأزمات التي يعيشها الاقتصاد الغربي منذ فجر الرأسمالية، فإن ارتباط الأخلاق بالاقتصاد ليس اتجاهاً جديداً ولا أمراً بدعاً من منظور إسلامية المعرفة، بل إن الحقائق التاريخية القائمة إلى يومنا هذا، تؤكد أن أكبر التجمعات الإسلامية اعتنقت الإسلام بفضل القيم الأخلاقية، والمبادئ السامية، التي طبعت سلوك التجار المسلمين في أثناء إبرام صفقاتهم التجارية، وتأدية معاملاتهم المالية والنقدية، وغير ذلك من الممارسات الاقتصادية. ولعل عالم المال والاقتصاد والأعمال، هو في أمس الحاجة اليوم إلى هذه القيم الإنسانية، والمساواة الاجتماعية بين بني البشر كافة، التي ترفع الظلم عن الطبقات المحرومة، وتحقق التوزيع العادل للثروة، وتضمن التكافل الاجتماعي بين الأثرياء والفقراء، وتستأصل الجريمة الاقتصادية في مهدها.

في ضوء هده التصورات يمكن طرح التساؤلات الآتية: إلى أي مدى يمكن تقوية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق وتوثيقها؟ وهل يمكن جمع الثروة وتوزيعها وإدارتها وإنتاجها دون الإخلال بالفضيلة؟ وماذا نفعل إذا تعارضت الأخلاق مع الاقتصاد؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات انطلقنا من فرضيتين؛ أولاهما: إن استثمار البُعد الأخلاقي في مناهج علم الاقتصاد يؤهله أكثر لحل المعضلات الاقتصادية، التي تضرب المجتمعات الحديثة، كالتخلف والفقر والفساد. والثانية: تفعيل الأخلاق اقتصادياً ومالياً يرفع نسبة الأداء والفعالية الاقتصادية للمنظمات، وينمي روح المسؤولية الاجتماعية. وبناء عليه يحاول البحث تحقيق هدفين هما: تقديم

إطار مفهومي ومعرفي للربط بين الاقتصاد والأخلاق. وإبراز خصائص أخلاقية علم الاقتصاد من منظور إسلامي.

مدخل

قد تبدو عبارة "علاقة الاقتصاد بالأخلاق" عبارة متناقضة، فالمعروف، بل الشائع أن الأخلاق شأن روحي يهتم بعالم المثاليات، في حين أن الاقتصاد يختص بدراسة سلوك الإنسان حيال المادة، لذلك نجد الأخلاق غائبة في دنيا المال والمشروعات والأعمال والاقتصاد، ولا تحظى أصلاً بسمعة طيبة، بل إنها تبدو غريبة ومتناقضة في هذا الوسط، الذي يبيح كل شيء؛ إذ إن الشاغل الأساس للمشروع أو المنظمة، هو البقاء للأقوى وفق قانون المنافسة.

وإذا عُدَّ الجشعُ والأَثَرةُ والركضُ وراء الربح المقاييسَ المتعارف عليها في عالم المشروع على الأرجح، وإذا بدت علاقة الاقتصاد بالأخلاق خدعة وزيفاً في غالب الأمر، على الرغم من أن كثيراً من الاقتصاديين يعتقدون أنهما أمران لا يتعايشان دائماً بسلام، فإن السؤال الأخلاقي يطرح نفسه بحدة لافتة في صلته بالاقتصاد في عالم المال؛ إذ تحول السؤال الأخلاقي في الحقل الاقتصادي مند بضعة أعوام إلى سؤال ملح.

فكل النشاطات الاقتصادية يبدو أنها تعلن العودة إلى الفلسفة الأخلاقية عن طريق نمو تيارات فكرية جديدة، واعتراف بجدل أخلاقي، وتعدد المناقشات حول جدوى الأخلاق، واتساع الرغبة في إضفاء الصبغة الأخلاقية على الشؤون العامة، وانتشار الوعي بأهمية الموضوع لدى مسيري المشروعات ومديريها، إلخ.

كل شيء يجري كما لو أن السنوات الراهنة أصبحت سنوات تصدع أخلاقي، وأن الطلب على القيم الأخلاقية أصبح ينمو نمواً لا محدوداً، فكل يوم نجد قطاعاً جديداً من قطاعات الحياة الاقتصادية ينفتح أمام مسألة الأخلاق الاقتصادية، والمسؤولية الاجتماعية، وتطبيق المدونات الأخلاقية.

وعلى الرغم من كل ذلك الحديث عن عودة الأخلاق، إلا أنه يعني أن الناس اليوم صالحون أكثر مما عليه أسلافهم، فالعودة إلى الأخلاق إنما تتم جوهرياً من خلال الخطاب؛ إذ غدت أكثر فأكثر مادة لحديث الناس، بحيث يسع المتأمل استنتاج أنهم يتحدثون عنها بمقدار ما هي غائبة عن السلوك البشري بصفة عامة. فسؤال الأخلاق يطرح نفسه على كل واحد منا، مهما كانت طبيعة مهنته ومركزه الاجتماعي، سواءً أكان عاملاً أم مسؤولاً أم مساهماً أم مديراً. لكن ما هي الأسباب التي تجعل السؤال نفسه يسري على عالم الاقتصاد والأعمال؟

إنه التفجير المستفحل للفضائح المالية والتزويرات الكبيرة للفحوص المالية، والنهب المستمر للقطاع العام، وتراجع الخدمة العمومية إلى أدنى مستوياتها، وتفشي البيروقراطية المعرقلة لمصالح الناس، والانتشار اللامسبوق للتعامل بالرشوة التي تعددت مصادرها ومنافذها، وأصبحت عمولات وتحويلات تحدد بمقاييس حسابية تضاف في حساب التكاليف، ناهيك عن غسيل الأموال أو تبييضها، الذي وجد في عمليات الخصخصة المشوهة مرتعاً خصباً له. وصارت المحسوبية والقرابة وتبادل المنفعة وعنصر الثقة هي معايير التوظيف، ولم يعد التحرش الجنسي بالنساء بالشيء القذر.[2] أمّا التضليل المتعمد للإيقاع بالمساهمين، فلم يعد يخفى على أحد، ولعل الانهيار المالي لشركة (ENRON) في الولايات المتحدة خير مثال على ذلك؛ إذ تم، بعلم الإدارة الاتفاقُ مع مراقب الحسابات على التلاعب بالتقارير المالية لإخفاء الخسائر، وتضخيم الأرباح مما أدّى إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة قبل أن يدرك المساهمون الموقف المالي الحقيقي للشركة، والأرباح الوهمية التي أدت في النهاية إلى الانهيار المالي للشركة وإفلاسها.[3] إن استفحال هذه الخروق الأخلاقية وتزايد الفضائح

(2) Problèmes économiques, N°2745, Janvier 2002, Les personnes morales sont-elles immorales, Virginie Leblanc.

(3) علي، عبد الوهاب نصر. وشحاتة، السيد شحاتة. **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط1، 2007م، ص127.

المالية وتفاقمها وبلوغها عتبة الجريمة الاقتصادية، واتساع الانتقادات للأعمال والمنظمات ومعاييرها المتمثلة في الربح والمردودية المالية؛ دفع النظام الاقتصادي للتأمل في ما حل به، ولم يعد بالإمكان الصمت إزاء ذلك، وصار من الحكمة أن تقابل الكفاءة المادية في النموذج الاقتصادي برؤية أخرى تقوم على أخلاقيات إدارة الأعمال ومعاييرها الخاصة، التي لا تقل أهمية عن معايير الربح والكفاءة في نموذج جديد، هو النموذج الاجتماعي الأخلاقي.

في هذا الصدد أصبحت هناك جدوى اقتصادية حقيقية من تلك التوجهات الجديدة التي تحاول فرض نفسها، وتتمثل دلائل هذه الجدوى في الاهتمام المتزايد باتباع القيم الأخلاقية في التعاملات الاقتصادية وكذلك التنامي السريع للمشروعات الاستثمارية، والمنظمات التي تتعامل بجدية مع مسؤوليتها تجاه المجتمع، وفوق ذلك تزايد حجم المستهلكين الذين يتخذون قراراتهم الشرائية وفقاً لدوافع قيمية وأخلاقية. وسعياً منها للتكيف مع المستجدات وضمان البقاء في بيئة الأعمال؛ تعتمد المؤسسات والمنظمات المقومات الأخلاقية، مثل تسليم الزبائن حاجاتهم بمعلومات وفيرة ومقاييس مأمونة على نحو يتماشى مع مضامين العمل الأخلاقي، بما يجعل الزبائن مطمئنين ومقتنعين من أن هذه المنظمة قد اتخذت من الأبعاد الأخلاقية معياراً يميزها في ميدان تنافسي شديد، وبشكل يضمن ديمومة تعامل الزبائن معها.

وقد درجت في السنوات الأخيرة ما يمكن تسميته أخلاقيات المنشأة؛ وهي معايير تحسِّن صورة المنشأة داخلياً وخارجياً عن طريق تأسيس عقلية أخلاقية لدى كل مَن له علاقة بالمؤسسة. لقد كانت موجة الفضائح التي عرفها عالم الاقتصاد والمال في نهاية القرن الماضي، بمثابة ناقوس الخطر الذي لفت انتباه مفكرين ومنظرين وخبراء ومراكز بحث في علم الاقتصاد وإدارة الأعمال إلى خطورة ما يحدث في الممارسات الاقتصادية والتجارية والمالية، حتى وصل الأمر بأحد الاقتصاديين، وهو فيكتور شيرر (Victor Sherrer) إلى تأليف كتاب سماه: "في

غابة الأعمال التجارية". وفي ظل هذه الظروف كثرت الاهتمامات، وأصبح رواد القطاع الاقتصادي من ممارسين وأكاديميين يفكرون بجدية في إعادة بعث البُعد الأخلاقي، وتفعيله، وإسقاطه على الواقع، مع ضرورة التفكير في صياغة مسؤولية المشروع وتحديده.

وهكذا أخذ كل مَن يعمل في عالم المال والأعمال والاقتصاد يعلن العودة إلى الأخلاق، فكثرت الحلقات الدراسية حول هذا الموضوع، وتزايد اهتمام مراكز البحوث به، وأنشأت كليات الاقتصاد فروعاً ودراسات متخصصة فيه، وبدأت المؤتمرات والندوات العلمية تولي علاقة الاقتصاد بالأخلاق أهمية فائقة، وأخذ الأكاديميون ومديرو المنشآت يبحثون عن طرائق لتجسيد الأخلاقيات عملياً في المؤسسات، بما في ذلك تنظيم المسابقات، والدورات التدريبية المتخصصة، وإصدار الكتب والدوريات التي تُعنى بأخلاقيات إدارة الأعمال. ففي وول ستريت (Wall Street) مثلاً، افتُتح مركز التفكير الأخلاقي سنة 1980م، الذي قام بتنظيم أكثر من (500) محاضرة في معاهد التجارة الأمريكية وكلياتها، اكتتب فيها أكثر من (40،000) طالب، وصار لأكثر من ثلاثة أرباع المشروعات الكبرى في الولايات المتحدة مدونات سلوك ولجان أخلاقية. وقد امتدت هذه المبادرات الأخلاقية إلى بقية دول أوروبا وكندا واليابان. ففي بريطانيا مثلاً، أسست الكليةُ الملكيةُ مركزَ بحوث في الأخلاق النظرية التجارية في معاهد التجارة. وأحدثت المدرسة العليا للتجارة منصب أستاذ كرسي الأخلاق النظرية التجارية.

كل هذه الانشغالات تكشف بوضوح أن مجال الأعمال والاقتصاد والمال، بوصفه المجال الحيوي وقلب الحضارة المعاصرة النابض، لم يعد بالإمكان تركه لرجال الأعمال وحدهم؛ إذ إن مسؤولية الأعمال، لم تعد تقتصر على تعظيم الربح بمعناه الضيق في المدى القصير، وبمعايير أحادية الجانب، بل يجب توسيع المسؤولية لتشمل مصلحة الأطراف الأخرى التي تعمل في محيط المنظمة في إطار معايير متعددة ومتكاملة، تجد في أخلاقيات الأعمال وقيمها وقواعدها، ما

يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل للأعمال والأخلاقيات على حد سواء.[4]

إن تجدد التفكير في المضامين الأخلاقية والسلوكية، ومنظومة القيم الاجتماعية والإنسانية للنشاط الاقتصادي وإدارة الأعمال، يؤكد أن ما تحتاج إليه البشرية هو السمو الأخلاقي للفرد، من خلال عقيدة تغيّر نظرته الكلية إلى الحياة التي تحثه على التصرف الصحيح، وفقاً لقيم أخلاقية سامية. ويتعين أن تعزز هذه القيم الأخوة الإنسانية، والمساواة الاجتماعية بين بني البشر كافة، ورفع الظلم عن الطبقات المحرومة والمهمشة، وإزالة التوزيع غير العادل للثروة، وتضمن التكافل بين الأثرياء والفقراء، ومحاصرة الانحرافات الاقتصادية وما تسببه من أزمات اقتصادية واجتماعية؛ فتجريد علم الاقتصاد من أبعاده الأخلاقية يعدّ بمثابة وصفة للانهيار الحضاري.

إن الملاحظ اليوم أن الهوة بين مناهج علم الاقتصاد ومناهج علم الأخلاق، قد بدأت تتقلص شيئاً فشيئاً بسبب ضغوط الجرائم الاقتصادية، وعدم قدرة الاقتصاد الهندسي أو اللوجستي على استيعاب المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تعانيها البشرية، مثل انتشار المجاعة، على الرغم من الفائض العالمي من إنتاج الأغذية، وتفاقم ظاهرة الفقر المدقع والغنى الفاحش؛ إذ يستحوذ ما نسبته 20% من الأفراد على 80% من الثروات العالمية. فضلاً عن زيادة الاختلال والفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

في ظل هذه الظروف أصبح موضوع ترسيخ العلاقة بين علم الاقتصاد والأخلاق ضرورة ملحة للعالم أجمع، وبدأ جلياً أن التوصل إلى حلول اقتصادية ناجعة، لن يتأتى إلا بتوظيف البُعد الأخلاقي في علم الاقتصاد توظيفاً فاعلاً. كما تنامى الاعتقاد بأن السلوك الفعلي للأفراد يتأثر بالاعتبارات الأخلاقية، وأن التأثير في التصرف الإنساني أصبح أحد المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن استغلال آثارها في النماذج القياسية، وبذلك يمكن أن تشكل الأخلاق والنظرة المؤسسة

(4) Problèmes économiques N°2778, 02/10/2002, Crise de confiance à Wall street, Source: The Economist, 08 Juin 2002.

على علم الرياضيات أصلين متكاملين لعلم الاقتصاد الحديث، الذي قد يملك في المستقبل قدرة إقناع قوية، ويَحُلُّ قدراً كبيراً من المعضلات الاقتصادية التي يعانيها العالم اليوم.

أولاً: المنابع التقليدية للمعرفة الاقتصادية

يوجد مصدران أساسيان ساهما في تكوين ما كان يُسمى "الاقتصاد السياسي"؛ الأول: تقني بحت، وهو قديم جداً، نجده في المدنيات القديمة من غربية وشرقية، وهو يركِّز على إدارة الموارد الطبيعية الزراعية؛ أي إدارة الممتلكات الزراعية لكي تعطي العائد المناسب. وكان لهذا المصدر دور في إطلاق الثورة الزراعية في إنجلترا، التي مهدت الطريق إلى الثورة الصناعية. أمّا المصدر الثاني الأكثر تشعباً وتعقيداً، فهو مزيج من مبادئ فلسفة الأنوار، وما سبقها من أعمال فكرية عن الحق الطبيعي للإنسان؛ فردياً وجماعياً.

لقد تأثرت المعرفة الاقتصادية تأثراً كبيراً بحركة "التنوير"، التي امتدت عبر قرابة قرنين، بدءاً من أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر. وقد مثّل مصطلح "التنوير"، الذي استخدم كثيراً بوصفه مرادفاً لمصطلح "عصر العقلانية" في شكله المتطرف، رفضاً للكثير من المعتقدات المسيحية، وكان مناقضاً لها من بعض الجوانب، خاصة بعد ثبوت فساد الكنيسة واستبدادها؛ إذ انتشرت ظاهرة الانحلال الأخلاقي بين رجال الدين على نحو واسع. ومن سوء الطالع أن هذا الشعور المعادي لرجال الدين قد زعزع أيضاً الثقة بالدين السماوي، وبكل ما صدر عنه.

وعليه، فقد نصَّب كبار مفكري عصر التنوير العقل البشري سلطاناً مطلقاً على الشؤون البشرية مكان الإيمان والحدس، وصرحوا بأن المعرفة لا تستمد إلا من المدركات الحسية. وأسندت إلى قوة العقل وحده ثقة عظيمة في قدرته على إرساء حقائق ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقية) المطلقة. واكتسبت السلسلة الكلاسيكية من الفلاسفة: "لوك"، و"بيركلي"، و"هيوم"، و"كانت" الاحترام لدى

الصفوة، وأدّت دوراً مهماً في إثارة الشك بالله بوجه عام، وبخلود الروح البشرية، والقيم الأخلاقية، والحياة بعد الموت وغيرها من المفاهيم الدينية، فقد وصف "هيوم" تلك المعتقدات بأنها مغالطة ووهم. وهكذا تضاءلت قوة تأثير الدين الذي يوفر الرادع الأخلاقي، ويرسي قواعد الأخوة البشرية.

لقد ولَّد إنكار التنوير للأفكار الدينية في العلوم الاجتماعية محاولةً لتفسير السلوك الفردي والاجتماعي، على غرار مبادئ الفيزياء النيوتونية، فقد أفاد لاميتر La mettrie بأن الأفعال البشرية أيضاً تعزى إلى أسباب وعمليات فيزيائية أو كيميائية. كما توطدت دعائم الفلسفة الوضعية التي كانت تنكر وجود القوى أو الأشياء التي لا يمكن إثباتها بالتجربة والملاحظة، ورفعت من شأن العقل والعلم دون أن تدرك حدود كل منهما. وأدى هذا الجهد الرامي إلى تفسير وظائف البشر تفسيراً آلياً، إلى جعل العلوم الاجتماعية علوماً مادية وحتمية، تتميز بالدقة مثل الرياضيات والفيزياء. لقد أدّى إدخال هذه الأفكار في الاقتصاد إلى نشوء عدد من المفاهيم التي عملت -بشكل شعوري، أو لاشعوري- على تكوين أساس هذا العلم، وصياغة مبادئه الرئيسة.

1 - مفاهيم علم الاقتصاد

أول هذه المفاهيم هو الاعتقاد المبني على النظرة الآلية للكون، القائل بأن المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية لا تختلف عنها في مجال العلوم الفيزيائية، وأنه يمكن -من حيث المبدأ- التنبؤ والتحكم في السلوك البشري كما في العالم المادي. وقد أخذ "سميث" عن الفيزياء النيوتونية النظرة التي مفادها أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، شأنها في ذلك شأن الكون المادي، هي جمال ونظام وانسجام لا مثيل له، وأن المجتمع البشري يبدو حين نتأمله من إحدى الزوايا المجردة والفلسفية مثل آلة ضخمة، تنتج حركاتها المنتظمة والمنسجمة ألوفاً من الآثار المحببة إلى النفس. ومنذ ذلك الحين وعلماء الاقتصاد واقعون تحت التأثير الآسر لصورة قوانين الفيزياء المهيبة، كما أنهم ينساقون -أحياناً- وراء الأمل في وجود مجموعة من قوانين الحركة الاقتصادية تماثل في قوتها قوانين نيوتن.

وثاني هذه المفاهيم، هو مفهوم "الإنسان الاقتصادي الرشيد"، الذي أصبح محور علم الاقتصاد الحديث. وكانت المصلحة الذاتية تعدّ المنبع الذي تصدر عنه أفعال الإنسان، كما كان سلوكه مطابقاً لما دعاه "جيفونس" آلية المنفعة والمصلحة الذاتية. ومسؤوليتهُ الاجتماعية الوحيدة هي أن يزيد ربحه كما قال فريدمان. فقد سوّت النظرية المحضة بين التصرف الرشيد والعمل للمصلحة الذاتية، بل إن إيدجورث أعلن بفخار أن المبدأ الأول لعلم الاقتصاد هو أنّ كل عامل لا تحركه إلّا المصلحة الذاتية. وقد قامت جميع النماذج الاقتصادية الحديثة تقريباً على هذا المبدأ. غير أن السعي المحموم وراء المصلحة الذاتية اقترن بوصمة اجتماعية ودينية. وكان لا بدّ من إزالة هذه الوصمة حتى يمكن لمذهب السوق الحرّة أن يحظى بالقبول الاجتماعي، وحتى ينظر إليه المجتمع المسيحي، الذي لم يمت فيه بعدُ الضمير الفردي والاجتماعي، نظرة جدّية. ولكن، كيف السبيل إلى إزالة هذه الوصمة؟ لقد أمكن ذلك بعد إظهارها كقوة بنّاءة تعمل لمصلحة الرفاهية الجماعية، والتأكيد على أن للمصلحة الذاتية غير المقيدة أهمية في المجتمع البشري تماثل أهمية الجاذبية المؤثرة في الطبيعة.

فكما أن الجاذبية تولِّد حركة منسقة بين الكواكب، فإن المصلحة الذاتية تعمل أيضاً على تنظيم حركات البشر في المجتمع. وكان "آدم سميث" يقول إنّ عدم سعي كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة سيفتح المجال أمام "اليد الخفية" لقوى السوق كي تعمل –من خلال الضبط الذي تولده المنافسة–، على تعزيز مصلحة المجتمع كلّه، مما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والخير العام. لذا، فإن المصلحة الخاصة غير المقيدة سوف تخدم أهداف المجتمع.[5]

(5) في الواقع إن فهم (سميث) فيما يخص العواطف الأخلاقية لا ينفصل عن الانضباط الذاتي، وكما يقول "سميث" نفسه: "إنّ الإنسان ينبغي أن يعدّ نفسه ليس شيئاً منفصلاً ومنعزلاً ولكن بوصفه مواطناً في العالم أو عُضْواً في كومونولث الطبيعة. ومن أجل مصلحة مجتمعه الكبير هذا ينبغي في كلّ الأوقات أن يكون راغباً في التّضحية بمصلحته الضّئيلة الخاصّة به." وحتّى بالرّغم من أنّ التّعقل يتخطّى تماماً حدّ تعظيم المصلحة الذّاتية، فقد عدّه "سميث" بوجه عامّ الأكثر عوناً من =

لقد كان أكبر إسهام قدّمه "آدم سميث" للفكر الاقتصادي هو القدسية التي أحاط بها المصلحة الخاصة، مبعداً بذلك الأنظار عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد، وموجهاً بدلاً من ذلك الأنظار إلى النتائج "غير المقصودة"؛ أي النتيجة الاجتماعية النهائية لأفعالهم.

أمّا المفهوم الثالث فيمثّله قانون (J.B. Say) الذي تمخّض عن تطبيق قوانين الفيزياء النيوتونية على علم الاقتصاد، من حيث التأكيد على أن الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن الكون، يبلغ حد الكمال إذا ما ترك وشأنه، فمن شأن الإنتاج أن يوحّد الطلب الخاص عليه، ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة، وأي ميل من جانب الاقتصاد للإفراط في الإنتاج أو البطالة سوف يصحّح تلقائياً. فالقوانين الاقتصادية قوانين صارمة لا تطيق التدخل، ومن ثمَّ فإن الحكومة لا تستطيع أن تفعل معها أي شيء. لذا، يتعيّن على الحكومة أن تمتنع عن التدخل، فمن شأن قوى السوق نفسها أن توجد النظام والانسجام والكفاءة والعدالة، وأي جهد تبذله الحكومة للتدخل في السوق، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى حالات من التشويه وعدم الكفاءة. وبذا، فقد أفضى المفهوم الآلي للكون والإنسان إلى نشوء إيمان أعمى بكفاءة قوى السوق.

= أجل الفرد "بينما الإنسانية، والعدالة، والكرم وسماحة النّفس، والرّوح العامّة، هي أكثر الصفات نفعاً من أجل الآخرين.

لقد رأى "سميث" أنّ كثيراً من أفعالنا في الحقيقة موجّهة بمصلحة ذاتية، وأنّ بعض هذه الأفعال تنتج بعض النتائج الجيّدة. وواحدة من نصوص "آدم سميث" التي ما انفكّ معتنقو "آدم سميث" يستشهدون بها في وقتنا، وهي التّالية: "لا نتوقّع أن يكون عشاؤنا ناتجاً من النّزعة إلى عمل الخير لدى الجزّار أو صانع الخمر أو الخبّاز، ولكن من اهتمام هؤلاء بمصالحهم الخاصّة بهم، ولا تخاطب إنسانيّتهم، ولكن حبّ ذاتهم، ولا نتحدّث إليهم عن حاجاتنا الخاصّة بنا ولكنّ عن استفادتهم."

ومع أنّ المعجبين كثيرون بآدم سميث، إلا أنه لا يبدو أنّهم يذهبون إلى خارج حدّ هذا النّص القصير عن الجزّار وصانع الخمر، فإنّ قراءة حتّى هذا النّص يمكن أن تشير إلى أنّ ما يفعله سميث هنا هو أنّه يعيّن صراحة لماذا وكيف تنجز الصّفقات العادية بالسّوق؟ ولماذا وكيف يعمل تقسيم العمل؟

2 – اقتحام الرياضيات والمدارس الوضعية للمعارف الاقتصادية

إن الطموح يجعل علم الاقتصاد يضاهي العلوم الرياضية والطبيعية في دقتها، وهو طموح قديم كرّسه بعض العلماء. وقد تمّ ذلك أول مرة على يد الاقتصادي الفرنسي كورنو (Cournot) في مؤلفه (Présentation des Théories et Models Economiques) سنة 1834م، متمماً بذلك ما بدأه كل من: بيتي (W. Petty)، وبرنولي (Bernouli) ولابليس (Laplace). وهكذا نجد التيار القائل بأن الاقتصاد علم لا يختلف عن العلوم الدقيقة اختلافاً جوهرياً، قد تطور مع تطور الرياضيات الحديثة، التي سُخِّرَت لإعادة تمثيل الواقع الاقتصادي عبر معادلات ووظائف رياضية معقدة، وطرق الحساب الحديث. ومما شجّع هذا الاتجاه صعود الفكر الوضعي وذيوعه، وساعده على ذلك –بطبيعة الحال– تطور علم الإحصاء، بدءاً من تعداد السكان وكل ما يتعلق بتوزيعهم، وطريقة عيشهم من: ملبس، وتغذية، وتعليم، واستهلاك للسلع والخدمات.

إن تطور فن الإحصاء وتطور المنشأة الاقتصادية الحرفية الطابع إلى مؤسسة كبيرة الحجم، يعمل فيها الآلاف من العمال والموظفين، كل هذه العوامل أدت جذورها إلى استعمال الإحصاء على نطاق واسع، وتمَّ استنباط أساليب رياضية جديدة خاصة بالاقتصاد، تسهّل تقديم التحليل الاقتصادي، وتوجز النظريات في معادلات ونماذج مختصرة قصيرة، فظهر بذلك فرع جديد في علم الاقتصاد السياسي، هو الاقتصاد القياسي، أو الاقتصاد الهندسي والرياضي واللوجستيكي، وهي كلها مصطلحات تدل على الاستعمال المكثف للتقنيات الكمية المعتمدة على علم الرياضيات والإحصاء في تفسير الظواهر الاقتصادية.[6] وهكذا نمت هذه

(6) إن الاقتصاد السياسي في مجمل تعاريفه يهتم بتفسير ودراسة تطور العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم ببعض من خلال إنتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها، ونحن إذ نحبذ استعمال الإشارات والتعابير والمعادلات والنماذج القياسية والرياضية في التحليل الاقتصادي، نلاحظ أنه من العبث المبالغة في هذا الاستعمال، وإهمال المتغير الأساسي في علم الاقتصاد، وهو السلوكات والتصرفات الإنسانية تجاه القضايا الاقتصادية.

الفكرة، ومفادها أن المعضلات الاقتصادية الشائكة يمكن أن تُحَلَّ ليس بالتفكير المتأني، وبالنظر إلى خصوصيات أوضاع كل مجتمع من معتقداته وأخلاقه وثقافته وموروثه الحضاري والقيم الجماعيّة السائدة، وأوضاعه المادية والثروات المتاحة إلى آخره من المعطيات الاقتصادية، فمثلا عندنا في الجزائر عندما تم تطبيق آليات اقتصادية أثناء الفترة التي تلت الاستقلال كانت عبارة عن آليات تسييرية، ونماذج اقتصادية مستنبطة من واقع ومحيط يختلف جذرياً عن واقعنا الاجتماعي والحضاري والثقافي والعقائدي. ومن هذه السياسات الاقتصادية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الثورة الزراعية، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات وغيرها. وكل السوسيولوجيين والمهتمين بالدراسات الإنسانية أكدوا غرابة هذه النماذج، وعدم انسجامها مع واقعنا بجميع أبعاده فلم تراع خصوصيات هذه التركيبة البشرية،[7] ولا طبائعها وسلوكاتها من الأبعاد الحضرية والبدوية، وأعراقها ومزاجها وإلى ذلك من المعطيات التي تهم طبيعة الإنسان بوصفه مؤثراً في الكون لأنه خليفة في الأرض.

في ظل هذه الظروف المتميزة بتصاعد الاتجاه الاقتصادي الرقمي، على اتجاه الاقتصاد السياسي الأصيل، أصبحت الأساليب الرياضية الخاصة تغزو تدريجياً المعارف الإنسانية الأخرى، مثل: السسيولوجيا والاقتصاد، فتصبح الرياضيات مفتاح النجاح الذي لا بدّ من امتلاكه في جميع المعارف، والرياضيات هي الأداة التي تضمن تحقيق النظرة الآلية للكون.

ثانياً: المضامين الأخلاقية والرياضية لعلم الاقتصاد

إن القضية الأولى التي ينبغي أن يُركّز عليها البحث، تتعلق بطبيعة علم الاقتصاد، وتعريفه تعريفاً موضوعياً محايداً بعيداً عن الغائية والتحيز والنظرة التي

(7) من باب تعظيم نتائج الحملة الاستعمارية على الجزائر سنة 1830م، تعرف طبائع التركيبة البشرية وأمزجتها وسلوكاتها ونقاط القوة والضعف فيها؛ أمر قائد الحملة العسكرية الفرنسية (Gregoir) بالترجمة الدقيقة لأمهات المصادر الدارسة للمنطقة، ومنها: مقدمة ابن خلدون، وكتاب العبر، لما يحتويه هذا المؤلَّف من معطيات وحقائق إنسانية.

لا تجمع كل المؤثرات التي لَهَا دور في تحديد المضامين الحقيقية لهذا العلم. وفي هذا المقام يثور جدل حول طبيعة علم الاقتصاد، ويكاد البحث ينحصر فيما إذا كان هذا العلم ينطوي على مضامين أخلاقية ومعيارية إلى جانب القضايا الحسابية والرياضية، فيرتكز على مواقف حكمية مسبقة تنسجم مع طبيعة الرؤية الفكرية والعقدية للباحث. وعليه، فقد انقسم الاقتصاديون إلى فريقين؛ الأول: يرى أن علم الاقتصاد وضعي؛ أي لا علاقة له بالقيم والأخلاق. والثاني يرى أنه علم يقوم على القيمة والمضامين الأخلاقية.

1 – الفريق القائل بوضعية علم الاقتصاد

يوجد عدد كبير من رواد علم الاقتصاد قالوا بوضعية علم الاقتصاد، نذكر منهم على سبيل المثال: صومايل فردمن (Samuelson Friedman)، وروبنسن (Ms Robinson)، وروبنز (Robins)، ويذهب المؤيدون لفكرة الوضعية إلى درجة الفصل بين الغايات والسلوك، فينظرون إلى التفضيل المفصح عنه، على أنه نوع من الموضوعية، مصرحين بأن الاختيار البعدي مسألة تتعلق بما هو كائن، لا بما ينبغي أن يكون؛ فحسب وروبنز (Robins) لا يمكن ربط الاقتصاد بالأخلاق؛ لأن ذلك يجعل من الاقتصاد علماً وصفياً بالأصل، وليس خلقياً يرمي إلى تفسير؛ أي تفسير العالم، وليس تحويله. والاقتصادي أيضاً لا يتخذ قراراً إلا على أساس الوسائل التي استعملها لبلوغ هذا الهدف أو ذاك، ويكتفي فقط بإبداء رأيه حول تطور متطلبات النظام والهياكل الموجودة. وعلى أية حال، فالاقتصادي لا يقرر الأهداف المراد الوصول إليها؛ لأن القرار السياسي هو بأيدي السياسيين، الذين يقررون بأنفسهم أهدافهم. وعليه، فإن الاقتصاديين المدافعين عن وضعية علم الاقتصاد، يرون أنه من الضروري إبطال الفرضيات الخارجية المتعلقة بإعداد النماذج الرياضية ذات الطبيعة الرياضية.

2 – الفريق القائل بقيمية علم الاقتصاد

من الخطأ أن نتصور أن ثمة دراسة لسلوك الأفراد كائنة، دون أن نتدخل في

مسار هذا السلوك، ودون أن نصدر عليه حكماً شخصياً أو قيمياً؛ ووجه الخطأ في هذا التصور يكمن في أن سلوك الإنسان، الواقع تحت تأثير النظام أو المذهب الاجتماعي وضغطهما، إنما يخفي في طياته افتراضات حكمية أو قيمية مسبقة، قام عليها ذلك النظام أو المذهب. وفي ذلك تقول روبنسن (Mrs Robinson)، -على الرغم من أنها من القائلين بوضعية علم الاقتصاد-: "إنه من غير الجائز الادعاء بأننا نستطيع أن نناقش المشكلات الإنسانية دون أن ندخل في اعتبارنا القيم الأخلاقية،" ولا شك في أن كلام الباحثة ينطبق تماماً على علم الاقتصاد.

وفي المعنى نفسه يقول أرذر إسميث (Arthul Smithiers): "إن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون خالية من الصيغة العقدية والأيديولوجية،" وهذا يصدق بطبيعة الحال على النظريات الوضعية المعاصرة، ويهيب هذا الباحث بالاقتصاديين أن يكفّوا عن محاولات لا طائل من ورائها لجعل الاقتصاد علمياً، وذلك بمحاولة عزله عن القيم وحبسه في قفص التحليل المجرد، بل إن النظرية الاقتصادية نفسها لا تخلو من القيم، ويضيف: "إن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون مبرأة من لمسات عقدية أيديولوجية، وأن وضع حد فاصل مميز من التحليل ومن معطياته لحساسية أمر صعبٌ الالتزام به." أمّا روبرت هيلبرونر (Robert Heilbroner)، فيطرح العديد من التساؤلات الشائكة، التي طالما حاول عدد من الاقتصاديين التهرب من مواجهتها مباشرة. وقد أعلن بداية أن مهمته تنحصر في تخطئة مفهوم يحاول بعضهم إقحامه في علم الاقتصاد؛ وهو أن مهمة العلم تنحصر في تعريف أو (شرح) أو (توضيح) الأشياء، التي توجد مستقلة بذاتها عن قيم الاتجاهات التي يعتنقها الملاحظ المحلّل؛ أي إن العلم هو دراسة كما هو كائن، وليس لما يجب أن يكون.

إن التحليل الاقتصادي كما يراه هيلبرونر (Helborner)، لا يمكن أن يكون خالياً بشكل كامل من الاعتبارات القيمية أو الأحكام المنهجية، ويستطرد قائلاً: "إن وجود الأحكام القيمية؛ أي المبنية على أساس القيم ليس عيباً في علم

الاقتصاد، بل على العكس إن وجودها يعني الاقتصاد. ويجب أن نعترف بأن القيم لازمة وتعدّ جزءاً لا ينفصم عن عملية البحث الاجتماعي؛ لأن علاقة الباحث الاجتماعي بالموضوعات التي يناقشها ليست علاقة جامدة، مثلما هو بالنسبة إلى علاقة الباحث في العلوم الطبيعية مع موضوعاته. إن سلوك الوحدات في التحليل الاجتماعي لا يتفق، ويجب ألا يتفق مع سلوك عقرب البوصلة؛ إذ إن من خصائص الوحدات الاجتماعية الاختبار والإحساس بالذات والإدراك والفرضية والمزاجية كذلك، وهذه الخصائص هي التي تتطلب أن يكون التحليل الاقتصادي مثقلاً بالأحكام القيمية، وهي التي تجعل التنبؤ بالسلوك الإنساني أمراً في غاية الصعوبة."

ومن المنطلقات نفسها يتراجع جنر ميردال (Gunnar Myrdal)، الذي وقع مدّة من الزمن تحت وطأة سحر علم الاقتصاد، ويتبنّى موقفاً مماثلاً لموقف روبنز (Robbins). ففي مقدمة الترجمة الإنجليزية لكتابه: "العنصر السياسي في النظرية الاقتصادية"، يقول: "يتخلّل كتابي هذا فكرة تدّعي أننا إذا تخلصنا كُلّية من العناصر الغيبية، فإنه سيتوفر لنا بعد كيان صحي من النظرية الاقتصادية الوضعية، تلك النظرية التي تتمتع باستقلال تام عن كل القيم، لكن هذا الاعتقاد الضمني المستمر الذي يدّعي بأن هناك معرفة علمية يمكن استخلاصها بصورة مستقلة عن القيم والاعتبارات، هذا الاعتقاد كما أراه الآن مفرط في السذاجة." ويعود "ميردال" إلى الموضوع نفسه ليطرح رأيه بصراحة كاملة في كتاباته اللاحقة؛ إذ يقول: "إن الاعتراف بأن أفكارنا في جوهرها حبلى بالقيم، معناه أنها غير قابلة للتعريف والتحديد إلّا من خلال [تقييمات] سياسية. إن مقتضيات الثقة العلمية تستدعي أن تعلن وتبرز هذه القيم بوضوح. إنها تمثل الخلفيات المثالية للتحليل العلمي. وخلافاً للاعتقاد السائد، فإن هذه الخلفيات المثالية ليست لازمة للوصول إلى نتائج عملية فحسب؛ أي رسم سياسات اقتصادية، بل إن التحليل النظري نفسه يعتمد بالضرورة عليها."

ثالثاً: حَسْمُ الخِلاف بين دعاة النمذجة ودعاة الأخلقة لعلم الاقتصاد

تمثل العلاقة التي يمكن أن تنشأ وتتطور بين علم الاقتصاد الحديث والأخلاق، إحدى القضايا الشائكة قديماً وحديثاً؛ لما لهذه القضية من أهمية بالغة؛ إذ ما انفكت تتعاظم يوماً بعد يوم، وأصبحت هذه المسألة تثير نقاشات عميقة بين مفكرين وباحثين اقتصاديين؛ من مؤيد لدمج العنصر الأخلاقي، بوصفه أحد المتغيرات، في التحليل الاقتصادي، والرافض لذلك؛ والأمر هذا ليس سهلاً وميسراً، بل إن دمج العنصر الأخلاقي يستلزم إيجاد آليات وأدوات تجسد تطبيق الأخلاق –ميدانياً– في الحقل الاقتصادي؛ ومن ثَمَّ تؤدي النمذجة دورها الرياضي والهندسي، عن طريق استنباط تصورات ومقاربات، أو إسقاطات تُفَاعِل المزج بين المفهومين (أي الأخلاق والاقتصاد)، في إطار عملية وظيفية متبادلة الأثر والتأثير؛ ليتسنى استغلالها على المستوى الجزئي والكلي. ولعل التجربة الماليزية كانت سباقة في هذا المجال، عندما خصصت في الخطة التنموية لسنة 2020م فصلاً كاملاً عنوانه "إدماج القيم الأخلاقية في إدارة الأعمال".

إن التوصل إلى نماذج اقتصادية موظفة للعنصر الأخلاقي، سوف يرفع من نسبة الأداء الاقتصادي، ويحسّن آليات توزيع الثروة وإنتاجها، ويخفف من حدّة الاختلالات الاجتماعية، ويحاصر ظاهرة الفقر والمجاعة، ويبدأ في استئصال كل أنواع الجريمة الاقتصادية، وتتحول العقلانية الاقتصادية إلى سلوك اقتصادي مُؤَخْلَق.

إن تحقيق هذه الأهداف يجعلنا نستدرك التباعد والتنافر، الذي ما انفك يعمِّق المسافة بين علم الاقتصاد وفلسفة الأخلاق، مما قد يشكل إغناء كبيراً للنظرية الاقتصادية. وعلى الرغم من سلسلة المآسي والآفات الاقتصادية، التي عرفها المجتمع البشري قديماً وحديثاً بسبب البعد عن الأخلاق، نجد عدداً كبيراً من رواد الفكر الاقتصادي ما زالوا مُصرين –وبشكل قطعي– على رفض التفاعل والاتصال بين الأخلاق وعلم الاقتصاد، لذلك ما زالت كتاباتهم تميل إلى المقالات في استخدام التقنيات الرياضية في جميع القضايا الاقتصادية.

ولا يمكن إنكار الجهود المتميزة التي بذلها دعاة هذا الاتجاه من أجل حلّ مشاكل فنية عديدة صعبة داخل علاقات اقتصادية بحتة، مثل: المسائل المتعلقة بأداء السوق لوظائفها، ودراسة مبدأ الأمثلية داخل المؤسسة الاقتصادية، ومشكلات التوازن العام، وتوازن المستهلك، وتأثير العوامل الاقتصادية في بعضها بعضاً، التي يدرسها الاقتصاد القياسي، وكلها مقاربات هندسية ولوجستية تعتمد في جوهرها على تثبيت عوامل معينة، ودراسة تأثير عوامل أخرى في الظاهرة المدروسة.

ولقد جاءت الإسهامات الأولى التي تَصُبُّ في هذا الاتجاه على يد بتي (W. Petty) في القرن السابع عشر؛ لتقدّمه بوصفه رائداً في مجال الاقتصاد الرقمي الرياضي، ثمّ توالت بعدُ الإسهامات التي تصب في الاتجاهين معاً؛ إذ بدأنا نلمس كلتا الوجهتين؛ أي المقاربة الرياضية والمقاربة الأخلاقية لعنصرين أساسيين في التحليل الاقتصادي. هكذا بدأنا نلمس إدماج البُعد الأخلاقي بنسب متفاوتة في كتابات كبار الاقتصاديين، فنجدها بشيء من التفصيل في مساهمات إسمث (A. Smith)[8] وميل (J. S MILL)، على عكس ديفد ريكاردو (David Ricardo) وليون والراس (Leon walras) وليونل روبنز (Leonel Robbins)[9] الذين اهتموا بتكريس المقاربة الهندسية في علم الاقتصاد ودافعوا عنها بشدة.

ولعل شغف الاقتصاديين الذين تبعوهم بالمقاربة الكمية، جعلهم ينشغلون بها بشكل لافت للانتباه، على نحو جعل الحدّيين يصرحون بإمكانية قياس كل المنافع

(8) شغل (A. Smith) منصب أستاذ بروفيسور في فلسفة الأخلاق في جامعة (Gluscon)، وكان يَعُدّ موضوع علم الاقتصاد -لفترة طويلة- فرعاً من فروع علم الأخلاق.

(9) يثير ليونيل روبنز (Lionel Robbins) في كتابه (Essay on the Nature and Significance of Economic sceince)

بأنه لا يبدو من الممكن منطقياً أن نوحّد ذهنياً الموضوعين: علم الاقتصاد وعلم الأخلاق بأية صيغة أو شكل، ولكن مجرد وضعهما بجانب بعضهما، يؤشر على أنه كان يتبنى موقفاً لم يكن دارجاً ومألوفاً حينذاك، بالرغم من أنه مألوف الآن وإلى حدّ بعيد.

بالطرق الحسابية الرياضية عن طريق ما يعرف بالتحليل الحدّي. وعلى الرغم من ذلك، فقد أحدث الاقتصادي الحدّي جيفونز (Jeavons) فجوة فكرية كبيرة في الفكر (النيوكلاسيكي) من خلال مساهمته في الإصلاح الاجتماعي، وتجلّى هذا في كتابه: "علاقة الدولة بالعمل"، الذي جاء فيه أن الدولة مخولة باتخاذ أي إجراء أو إصدار أي قانون في سبيل رفع مستوى السعادة للمجموع الكلي من الناس، ولكن على شرط ألا يكون لسياستها عواقب غير مرغوبة فيها فيما بعد. وقد أثار جيفونز (Jeavons) أيضاً مسألة الحرية على المستوى الاجتماعي؛ إذ يرى أنه لا بدّ أن توضع قيود على مبدأ الحرية المطلقة ؛ حتى لا تستفيد طبقة أو مجموعة ما على حساب طبقة أو مجموعة أخرى داخل المجتمع. ولأول مرة في تاريخ الفكر الليبرالي يقف جيفونز (Jeavons) إلى جانب الطبقة العاملة؛ إذ لم يهاجم الاتحادات العمالية، بل قرر أن تصرفاتها ليست إلا رد فعل للظلم الذي تتعرض له في أثناء ممارسة أعمالها.

يتّضح مما سبق أنه على الرغم من اعتماد النظرية الوضعية على تكريس البُعد الكمي القائم على أساس الرياضيات، إلا أنها تنطوي على قدر كبير من القيمية الأخلاقية؛ فعلى سبيل المثال، تقوم نظرية القيمة المعاصرة على أساس أن الثمن الذي يتكون في سوق المنافسة التامة، إنما يُبنى على أمرين؛ إذ لا دخل لإرادة الإنسان بعينه في تحديده، ومن ثَمَّ فإنه يمثل القيمة الحقيقية للسلعة. وهذا الكلام ينطوي على مغالطة واضحة، فالثمن يتكون في السوق تحت تأثير عوامل العرض والطلب، والطلب يتحدد بالمنفعة، وهذه مسألة شخصية يقدرها ويقررها المستهلك نفسه.[10] فالمنفعة متغيرة، وتختلف من شخص إلى آخر، وتتغير باختلاف ظروف الزمان والمكان والأذواق، وحتى المعتقدات والأخلاق. فمثلاً، قد يعتقد بعض الأشخاص بوجود منفعة كبيرة لسلعة ما عند استهلاكها، في حين يَعُدُّها شخص آخر سلعة لا قيمة لها، لاعتبارات عقدية؛ فالخمر مثلاً لها

(10) غانم، حسين. "حسم الخلاف حول طبيعة علم الاقتصاد"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، ع57، نيسان 1986م، ص26.

قيمة تبادلية واستعمالية فاعلة عند بعض المستهلكين، في حين أنها لا تساوي شيئاً عند مستهلكين آخرين، وهذا يؤكد أهمية العقائد والثقافات والأخلاق في جميع العمليات الاقتصادية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية تكامل المقاربتين: الوضعية (الرياضية)، القيمية (الأخلاقية) في علم الاقتصاد، ولعل الاعتماد المتبادل في فهم المسائل الاقتصادية والأخلاقية يمكن أن يكون ذا أهمية بالغة في إيجاد الحلول لبعض الإشكالات الاقتصادية، التي تحدث على المستوى الجزئي والكلي، وهذا ما يؤكد عمق الاتصال بين الأصلين. ونخلص بالقول إن المقاربة الأخلاقية لا تهمل الوسائل الكمية الرياضية؛ لأن كل مقاربة لها قدرة الإقناع الخاصة بها.

رابعاً: دور المصفاة الأخلاقية في التحليل الاقتصادي

بما أن أهمية الدّين الاجتماعية -الاقتصادية تكمن أساساً في المصادقة الجماعية التي يوفرها الدّين للقيم الأخلاقية، بما يضمن قبولها العفوي بوصفها أساساً للقرارات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية، فقد كان فقدان السند الدّيني للقيم مأساة كبيرة، وأصبح المجتمع محروماً من آلية تصفية متفق عليها اجتماعياً؛ أي آلية لاصطفاء القيم وتحديد الأولويات تكون مقبولة على الصعيد الاجتماعي. وصارت آلية التصفية هي المصلحة الذاتية والأسعار والأرباح، بوصفها المعايير الإنسانية لتخصيص الموارد وتوزيعها، وتحقيق المساواة بين إجمالي العرض والطلب.

ومع أن الضمير الفردي المغروس في أعماق النفس البشرية قد يكون باقياً ليعمل بوصفه مصفاة أخلاقية على صعيد الفرد، فإنه لا يكفي لأداء مهمة المصفاة الأخلاقية المقبولة على الصعيد الاجتماعي، اللازمة لتحقيق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الاجتماعية. فإذا ما أخذنا بالاعتبار الإحجام عن استخدام المصفاة الأخلاقية التي توفّرها الأحكام القيمية المستندة إلى الأخلاق، وضعف الشعور بالالتزام الاجتماعي الذي يعمقه الدّين، فإنه من

المتعذر تحقيق حلم مجتمع ما، يكون فيه الناس إخوة، يرجعون إلى خالق واحد هو الله. وعليه، فإن الموارد النادرة لا تستخدم لتلبية حاجات الجميع فحسب، بل تستخدم أيضاً لإيجاد توزيع عادل للدخل والثروة. وقد خلص دورانت (Durant) وتوينبي (Toynbee)، بعد الدراسة الواسعة للتاريخ، إلى أنه لا يمكن تحقيق السمو الأخلاقي والتضامن الاجتماعي دون التأييد الأخلاقي الذي يوفره الدّين. ويؤكد توينبي (Toynbee) أن الأديان تعمل على تعزيز الشعور بالالتزام الأخلاقي، بدلاً من تقويضه لدى أتباع تلك الأديان، وأن أخوة البشر تفترض بالأصل أن الخلق عيال الله، وهي حقيقة تنطوي على الفكرة المقابلة بأنّه إذا ما غفلت الأسرة البشرية عن الله سبحانه، فلن تستطيع إيجاد رابطة بديلة بشرية محض، تكفي بحد ذاتها للإيلاف (التماسك) بين البشر.[11] كما لاحظ المؤلفان ويل ودورانت (Will and Durant) أنه "لا يوجد مثال [مهم] في التاريخ، قبل زمننا لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية دون عون من الدّين.

1 – تأثير الأخلاق البروتستانتية في السلوك الاقتصادي الرأسمالي عند ماكس فيبر

يُعَدّ عالم الاجتماع والاقتصاد الألماني "ماكس فيبر" من الرواد الذين استخدموا المصفاة الأخلاقية الدينية في جميع قضايا الحياة، ولا سيّما الاقتصاد، وهو في أطروحته يبرز الخصائص المميزة للحضارة الغربية مقارنة بالحضارات البشرية الأخرى.

ويركز "فيبر" ضمن مقاربته تلك، وبصفته يمثّل أحد المداخل الكلاسيكية في الرؤية الغربية، على أربعة أنماط من الفِعْل وفق مساره واتجاهه، وهي: الفعل العقلي الموجّه استناداً إلى غايات واضحة ووسائل محدّدة. والفعل العقلي الموجّه بقيم مطلقة، سواءً أكانت دينية أم أخلاقية أم جمالية. والفعل العاطفي. وأخيراً يأتي ما يسميه الفعل التقليدي. ووفق تفضيلات "فيبر"، فإن القيم لا ترجع

(11) Toynbee, Arnold. *A study of History*, p. 495.

نقلاً عن: الإسلام والتحدي الاقتصادي لـ محمد عمر شبرا، ص54.

لمصادر الوحي،[12] بل هي استجابة لوعي الأفراد للمناخ والمتغيرات، أو البنية الاجتماعية بتضميناتها المختلفة.

ويحدّد "فيبر" مفتاح تفكيره ضمن هذه المقاربة، في إطار تصوّره للعلاقة بين الظاهرة الدّينية والظاهرة الإنمائية؛ فرؤيته للدّين تكمن في البحث عن تأثير التصوّرات الدّينية عن العالم والوجود في السلوك الاقتصادي للمجتمعات.

وواقع الأمر أن تفكير "فيبر" في ما يخص الظاهرة الدّينية وتأثيراتها هو تفكير أصيل، إلا بمقدار المهمة التي حدّدها لنفسه، حينما أراد أن يبحث في الظاهرة الدّينية عمّا يخدمه في تقديم النموذج المقابل للنموذج الماركسي؛ إذ كان هاجس ماركس هو تحريك مناطق تفكيره، فضلاً عن توجهاته ومساراته، فإذا كان "ماركس" قد جعل الدّين جزءاً من البناء العلوي، بوصفه متغيراً تابعاً للبناء الأساسي الذي يتألف من علاقات وقوى وأنماط الإنتاج، فإن "فيبر" قد حرص في المواجهة أن يحرك عناصر التفسير الدّيني للمجتمع والسلوك، خاصة ما يمكن وصفه بالسلوك في المجال الاقتصادي، وذلك في مقابلة التفسير المادي للتاريخ. ومن هنا أسفرت مقاربة "فيبر" في إطار تركيزه على ست من الدّيانات (الكونفوشيوسية، والهندوكية، والبوذية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام)، ودرس خصائص الأخلاقيات الاقتصادية المستمدة منها. وأسَّس دراسة حول الأخلاق البروتستانتية والنظام الرأسمالي، على أساس أن الرأسمالية الحديثة في أوروبا وقيمتها الأساسية، لم تكن في حقيقة الأمر إلّا نتاجاً لتلك العقيدة البروتستانتية. أمّا الكاثوليكية فتتسم بالأخلاقية، ولكنها تفتقد العقلانية، خلافاً للبروتستانتية التي جمعت بين الأخلاقية والعقلانية على صعيد واحد. أمّا البوذية والهندوسية فإنها

(12) يُعَدّ المذهب البروتستانتي حركة إصلاح في الديانة المسيحية، إلا أن هذا الإصلاح قد تجرّأ على نصوص مقدسة لدى المسيحيين، من بينها استباحة التعامل بالربا أخذاً وعطاء، ولا يخفى على أهل التخصص ما يمثله الربا في مقومات النظام الرأسمالي، لذلك يرى "فيبر" أن الأخلاق البروتستانتية أكثر براغماتية؛ لأنها تستجيب لهاجس الربح والمبادرة الفردية وروح المغامرة والمقامرة التي تشجعها الفلسفة الرأسمالية.

دعت إلى الزهد السلبي، واحتقار الدنيا، في حين دعت الكونفوشيوسية إلى قيم دنيوية، إلا أنها تجاهلت قيمة الفردية والتجديد والابتكار، ولم تتح الفرصة لظهور العقلانية والرأسمالية. أمّا اليهودية وإن شجعت على النمو الاقتصادي الرأسمالي إلا أنها والإسلام[13] لم يشجعا على الزهد بالمعنى الإيجابي، وافتقدا أهم الأسس للرأسمالية، ودلل "فيبر" على رؤيته هذه من خلال الخبرات الغربية.

ولا يزال كتابه: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" يثير الجدل حتى الآن، والأطروحة التي يتضمنها لم تفقد بعدُ أهميتها، بل على العكس من ذلك فقد اكتسبت أبعاداً جديدة، خاصة عندما وظّفها في التسعينيات من القرن الماضي منظرون معاصرون أشهرهم "فوكاياما" فـ"لا واحدة من حضارات العالم الأخرى تحمل قيماً يمكن أن تكون خلاقة للعقلانية الحديثة، التي أسست العلم الحديث، والرأسمالية، والديمقراطية وحقوق الإنسان." إن القيم الأخلاقية في الحضارات غير الغربية، والنظرة إلى العالم، وإلى الغاية من حياة الإنسان ووجودهِ؛ كل ذلك لا يعمل على تهيئة تلك الحضارات لظهور قيم الرأسمالية. ويفسر "فيبر" هذا الامتياز الذي يزعم أن الحضارة الغربية تحظى به وحدها، بأنه ناتج عن الحوافز النفسية والدّينية والثقافية، التي تتضمنها الأخلاق المسيحية البروتستانتية، التي تعدّ من العوامل الحاسمة في نشأة النظام الرأسمالي، خاصة عندما يذكر أن عامل الربح هو المحرك للفلسفة الرأسمالية.

2 – تأثير الأخلاق الكونفوشيوسية في السلوك الاقتصادي لأتباعها

كانت الكونفوشيوسية، التي تنتشر في شرق آسيا، تشكل تبريراً فلسفياً لحكم

(13) عندما نتذكر أن هذا الكلام، قد قيل في العقد الأول من القرن العشرين، يتضح لنا أن "فيبر" بأطروحته هذه وأفكاره حول تميز المذهب البروتستانتي عن غيره من المذاهب والديانات، صار معدوداً من بين الدعاة المبكّرين لأطروحة الامتياز الاستثنائي للحضارة الغربية. ويبدو أن عالم اجتماع في مستوى "فيبر" لا يليق به أن يضع الإسلام في الكفة ذاتها مع ديانات وضعية، أو حتى مع اليهودية والمسيحية، ويكفي دليلاً أن مراكز بحث في الغرب تتوصل يوماً بعد يوم إلى عدم تعارض الإسلام مع آفاق العلم.

البيروقراطية الخيرة في ظل حاكم فاضل. وكانت الفضيلة بمثابة الضمان للتآلف والانسجام بين الإنسان والطبيعة، كما كانت مسوّغاً للطاعة في ظل مجتمع طبقي. ولقد عبّرت إحدى الكلاسيكيات الكونفوشيوسية عن هذا المفهوم في العبارة الآتية: "إن امتلاك الفضيلة يمنح الحاكم شعباً، وامتلاك الناس يمنحه الأرض، وامتلاك الأرض يمنحه الثروة، وامتلاك الثروة يمنحه موارد الإنفاق، فالفضيلة -إذن- هي الأصل والثروة هي الفرع، ومن هنا تبرز أهمية الأخلاق في الممارسات الاقتصادية في الديانة الكونفوشيوسية التي تحولت إلى مصدر تعبئة وحشد الهمم لدى معتنقيها. لقد استطاعت معظم الدول التي تأخذ بهذه العقيدة بصرف النظر عن انحرافها أو حقيقتها، أن تبعث النهضة الاقتصادية بفضل غرس الأخلاق الاقتصادية في أتباعها.

وإبان نهضة الكونفوشيوسية الجديدة في أثناء القرنين الحادي عشر والثاني عشر، أضيف إليها بُعد غيبي ميتافيزيقي لسد الهوة التي فضحتها غارات البوذية على الصين. ولقد كانت إعادة تفسير تعاليم الكونفوشيوسية على ذلك النحو سبباً في استردادها لمكانتها الرائدة في الصين والدول المجاورة. ولقد ظلّت هذه المكانة منيعة على أي تشكيك أو تحدٍّ مدّة سبعة قرون من الزمان. وعلى عكس ما يزعم "فيبر" الذي عدّ الأخلاق الرأسمالية ذات المصدر البروتستانتي المعبِّئ الوحيد، والذي حقق النهضة الاقتصادية في أوروبا، فإن الدول الآسيوية التي تدين بهذه الفلسفة توصلت إلى التخلص من (الزهد) و(النقائص) التي نشرتها البوذية؛ إذ غدت الكونفوشيوسية الجديدة بمثابة الأيديولوجية الأساسية للدول المجاورة للصين، مثل: اليابان، وكوريا، وفيتنام، التي ظلّت مغرمة بها حتى نهوض الغرب. فلقد كانت عقائدها ملائمة تمام الملاءمة للحضارات الزراعية الراقية المستقرة التي سادت شرق آسيا في فترة ما قبل القرن التاسع عشر؛ لأنّ تلك العقائد كانت تربط بين المجتمع ونظام الدولة بطريقة محسوبة ترمي إلى دعم الاستقرار والانسجام. وكان الضمان المطلق للانسجام يكمن في عدالة الحاكم، التي كانت تسمح له بالاستمتاع بـ"تفويض السماء"، وكان الشعب يتمتع

بحق التمرد على الحاكم الطاغية. بل كان واجباً عليه أن يتمرد على الحاكم إذا ما طغى.

ولكن، على الرغم من أن الأسس الأخلاقية للكونفوشيوسية الجديدة كانت حاسمة، إلا أن الصينيين أدركوا أيضاً الحاجة إلى بيروقراطية تتخذ من الأخلاق حافزاً لها. ومن هنا نجحوا في القرن السابع الميلادي في تقديم أول نظام امتحان يكاد يصل إلى حد الكمال؛ لاختيار الموظفين البيروقراطيين مع استخدام شريعة كونفوشيوس بوصفها منهجاً دراسياً يعلم الأخلاق العملية، ويأمر الناس بالتفاني في العمل وإتقان الأداء في جميع المهن والحرف. وبطبيعة الحال، لم يكن نظام الكونفوشيوسية الجديدة حصيناً ضد شهوات الإنسان ونزواته، فقد كان العديد من أباطرة الكونفوشيوسية في غاية الوحشية، ومع ذلك فقد تحقق الاستقرار دوماً. ولم تشهد الصين سوى تغيّر واحد للأسرة الحاكمة في الفترة من عام 1368م وحتى نهاية العصر الإمبراطوري عام 1911م. كما ظلّت أسرة "توكوجاوا شوجان"، التي استكملت إعادة توحيد اليابان عام 1600م ممسكة بزمام السلطة ممدّة تجاوزت القرنين ونصف القرن من الزمان. وفي كوريا، ظل حكم أسرة "يي" مستقراً منذ عام 1328م حتى الغزو الياباني عام 1910م، ولم تكن النزاعات الأهلية وحالات التمرد مستعبدة. ولكن في فيتنام فقط كان امتداد عمر أية أسرة حاكمة مدّة طويلة يمثل ذريعة لنشوب حرب أهلية ضروس يتعذر إخمادها.

ومثل الطفولة الآمنة السعيدة، نجحت الحضارة الكونفوشيوسية في منح رعاياها الثقة اللازمة لمواجهة التحدي المتمثل في الغرب. وحيث إن الكونفوشيوسية كانت في الأساس أيديولوجية لا تعترف بإقامة أي دليل على وجود إله، لكنها لا تنكر احتمال وجوده، ونظراً إلى اهتماماتها بإدارة الكون المنظور؛ فإنها لم تتعرض إلا لقدر بسيط من الصدمة الروحانية التي أصابت الهندوس والمسلمين والمسيحيين حين اصطدموا بمادية المجتمع الصناعي.

وتُعَدّ المعرفة التطبيقية السبيل الوحيد لنجاح دول ما بعد الكونفوشيوسية؛

إذ كان أهل الطبقة المثقفة في ظل الكونفوشيوسية يجتذبون الأعمال اليدوية، حتى إنهم كانوا يطيلون أظافرهم، لكنهم لم يظهروا أي بغض تجاه عالم الشؤون العامة. وتتلخص أسطورة النجاح الصينية في ذلك الصبي القروي الذكي الذي تعاون أهل قريته لتعليمه، وكان نجاحه فيما بعدُ سبباً في ترقي كل مَن ساعده على متابعة طريقه إلى عالم الخدمة المدنية. فقد كانت الدولة والأسرة، على نحو مثالي، مثل صورتين في مرآة. فكان الإمبراطور رب الأسرة الأعلى، وكان حكمه المصنوع على الخير يقابل بالطاعة من وزرائه ورعاياه. بينما كان أفراد الأسرة مثبتين فيما يتصل بعلاقاتهم الملائمة من حيث تدرج السلطة، وكانت الأُسَر والشعوب التي تتشارك في الطاعة تتشارك أيضاً في البقاء.

وكذلك نجحت اليابان في ظل حكم "ميجي" في الاستفادة من حسنات جعل الأمة صورة مكبرة من الأسرة، ففي عام 1890م صدر مرسوم إمبراطوري يلخص أهداف التربية؛ إذ تحدث عن ضرورة نقل مفاهيم الكونفوشيوسية المرتبطة بالولاء، والطاعة بصفة عامة، وطاعة الوالدين بصفة خاصة من الأسرة إلى الأمة. وفي الوقت ذاته تقريباً كان العلّامة الصيني "ين فو" -الذي كانت ترجماته لأعمال "آدم سميث"، و"جون ستيوارت ميل"، و"هربرت سبنسر"، و"مونتسكيو" متاحة آنذاك، حتى إن "ماوتسي تونج" قرأها في شبابه- قد استنتج أن طاعة الوالدين تعزز من عادات الخضوع المنضبط للسلطة، التي يمكن تطبيقها على المصنع أو على نظام الحكم.

وفي أثناء القرن المنقضي تمكّنت الكونفوشيوسية من التكيف مع عالم متعدد الأقطاب ذي دول قومية متكافئة على المستوى النظري، ولكن من الصعب أن نجزم إلى أي مدى ذهب ذلك التأقلم، فإذا كان من المفهوم أن الغرب يحاول الاحتفاظ بالزعامة التي انتزعها منذ مائتي عام من خلال التحول إلى الصناعة أولاً، ومن ثَم إنكار حق شعوب ما بعد الكونفوشيوسية في جني ثمار جهودها الديناميكية النشطة إلى الأبد، فلسوف يستنتج الصينيون على وجه خاص أن

الكلام عن التعددية ليس أكثر من محاولة للتضليل، وأن نظرة الغرب إلى العالم تماثل في واقع الأمر نظرتهم التقليدية له.

ومن هنا فقد تتحول معارك اليوم على التجارة والنقد إلى صراع بين العلمانية والدين. وبعد بضعة عقود من الزمان حين يماثل اقتصاد الصين في الحجم اقتصاد أمريكا، سيصبح من الصعب أن نقرر لمن سيكون الفوز. لذا يتعين على الغرب أن يتقبل المساواة الآن، وأن يناضل من أجل الإبقاء عليها وصيانتها.[14] لقد استطاعت الأخلاق المستقاة من الكونفوشيوسية أن تنظم الحياة وتضبطها في جميع الميادين: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحولت الديانة في العالم الأصفر إلى مذهب اقتصادي انتقل بهذه الشعوب من حالة التبعية إلى مرتبة المنافس الاقتصادي الذي يخشاه الغرب صاحب الهيمنة الاقتصادية. فالمعيار الذي تسير عليه هذه الشعوب، هو التفاني في العمل من أجل الذات والمجتمع على حد سواء، والنظافة في السلوك والالتزام الفعلي بالمسؤولية.

3 – أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي

القيم التي تُشكّل أسساً للنظام الاقتصادي الإسلامي، هي ذاتها التي يقوم عليها الإسلام في شتى نظمه السياسية، والاجتماعية، والتربوية، والعقدية، والتعبدية، والأخلاقية.

ولـمّا كان الإسلام كُلاً واحداً لا يتجزأ، فإن القيم فيه مترادفة، فليس هناك ما يمكن تسميته قيمة اقتصادية أو عقدية، وسياسية أو غيرها، بل كل قيمة من قيمه تضرب في مناحي الأنشطة المختلفة؛ فهي قيمة دينية واقتصادية واجتماعية وسياسية معاً كقطعة "الكريستال" التي تشع ألواناً من الطيف عديدة، لكنها تصدر من قطعة واحدة، ولا يمكن عزل ضوء منها عن الأضواء الأخرى؛ لأن كل ضوء

(14) – مقال من الإنترنت لـ"كينيث ميرفي"، عنوانه: "الليبرالية الجديدة تواجه الكونفوشيوسية الجديدة"، File: //C: \ Document1\Faculte\Locals1\temp\tri Jhihc.htm

نشر بتاريخ 2007/01/06م.

مهما بدا للعين مستقلاً فهو يخرج من القطعة نفسها متأثراً بالأضواء الملاصقة. وإذا كان أساس الأمر في الإسلام، وملاك كل شيء فيه هو الإيمان بالله، والإيمان باليوم الآخر، والبعث والرجوع إلى الله، والحساب أمامه سبحانه على جميع التصرفات والأفعال الإنسانية، فإن هاتين القيمتين هما أساس الاقتصاد في الإسلام.

فإذا كانت الماركسية تقوم على فكرة "المادية" في كل مجالات الحياة. فهي تستبعد كل قيمة ميتافيزيقية، وتستبعد فكرة القيمة غير المادية (المعنوية) للأشياء والتصرفات، كما تستبعد فكرة الحساب في عالم آخر غير هذا العالم، ومن ثَمَّ فهي تتحلل من الشعور بالإثم، هذا الشعور الذي يمنع كثيراً، ويحدّ من الرغبة في الكسب بأية طريقة من ظلم الآخرين، وامتصاص دمائهم، ونزف ثرواتهم، بل قد يبدو الشعور بالإثم عملاً غير مشروع في سياق الصراع الطبقي والقضاء على أصحاب رؤوس الأموال، واستحلال أموالهم لمصلحة الطبقة العاملة "البروليتاريا".

وإذا كانت الرأسمالية تقوم على فكرة مشابهة في استبعاد العامل الديني من تصرفات الاقتصاد، وأوجه العمل، فإنها وقعت في المحظور نفسه، الذي وقعت فيه الماركسية، في إطلاق العنان لقوى الكسب؛ لتحقيق المنفعة المادية دون رعاية لمشاعر الآخرين، أو الظلم الذي يترتب على المنافسة على تحقيق العائد، أو الحيف الذي ينتج عن الثورة الصناعية، وتسارع التقدم التقني وتوفير العمال والاستغناء عن خدماتهم وحرمانهم من مصادر أرزاقهم كلما تقدم العلم بتقدم الاختراع، واستحداث الآلات التي توفر العمل الكثير بأيدي عاملة قليلة في ظل مفهوم الحرية الاقتصادية الذي يسقط أمامه كل مفهوم ديني، من رعاية الضعفاء، والمسؤولية عنهم أمام الله، وتوفير الضمان لهم حتى لا ينقلبوا قوة عكسية أمام تقدم المجتمع.

وإذا كان هذا هو الأساس في منظومة القيم الماركسية والرأسمالية، فإن أساس القيم في الإسلام يقوم على الإيمان بالله، وأنه مالك الأمر كله: المال ماله،

والناس عياله، والمآب إليه. قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾[المائدة:120] وقال عز وجل: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور 33] وقال سبحانه: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: 7].

وشعور المسلم بأن الله -عزّ وجل- مالك الأمر، وأن المال ماله، وأن السماوات والأرض وما فيهن ملكه، وأنه لا تزول قدمه يوم القيامة حتى يسأل عن ماله: من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟

فقيمة الإيمان بالله والبعث والحساب تضبط الاقتصاد الإسلامي من جهتين كما نرى في الحديث؛ ضبط وجوه الكسب، وضبط وجوه الإنفاق. وذلك بالمقاييس الشرعية للكسب والإنفاق.

وهنا نصل إلى لبّ التفرقة بين الاقتصاد الإسلامي، ومنهج الحركة في ضبطه وتسييره، أو القواعد التي يسير عليها. فضبط وجوه الكسب والإنفاق بالمقاييس الشرعية، يجعل الملكية الفردية في الإسلام متميزة عنها في الاقتصاد الماركسي والاقتصاد الرأسمالي؛ إذ تتسم بالحرية المنضبطة، فالحرية الفردية في الاقتصاد الماركسي مهدرة إلى حد كبير، وهي قوام الاقتصاد الرأسمالي دون ضابط من الإيمان بالله والبعث، ومنفصلة عن القيم والمعايير الدينية، ولكنها في الإسلام تأخذ دورها المتوازن بين الفرد والجماعة.

4 - مأسسة الفعل الأخلاقي في السلوك الاقتصادي

يبرز هذا الاهتمام بأشكال مختلفة في أكثر الدول تقدماً؛ إذ إن محور الاهتمام يتركز على مادة أصبحت تدرس في بعض الجامعات تحت عنوان: "أخلاقيات الأعمال الاقتصادية". وفي الحقيقة، فإن هذا الاتجاه يحل محل الفراغ الكبير الذي أحدثه زوال الفكر النقدي، وانكفاء العلوم الاقتصادية على ذاتها، وعلى الأساليب الكمّية الرياضية الشكلية المهيمنة عليها. ويهدف هذا الاتجاه إلى توعية رجال الأعمال وكبار موظفي الشركات الخاصة بالطابع الاجتماعي للعمل

الاقتصادي، وهو يؤدي وظيفة جوهرية في المجتمع، ولذلك لا يمكن لهذا العمل أن يجري في الفراغ الأخلاقي، وأن يسيء إلى بعض فئات المواطنين أو إلى المساهمين الممولين للشركات مثلاً أو إلى سلامة البيئة. وفي غياب الاتفاق على دور الدولة في الاقتصاد، وتدخلها لمنع إساءة التصرف في المجال الاقتصادي مما أدّى إلى هيمنة قوى السوق والاحتكار، فإن اللجوء إلى مفهوم الأخلاق والأدب يصبح السلاح الوحيد في أيدي من يريد الإصلاح، ولجم الميل الطبيعي عند الإنسان لاستغلال كل الفرص الاقتصادية للإثراء السريع، ولو على حساب سائر فئات المواطنين.

إن هذا الاتجاه يُكمل اتجاهاً آخر كائناً بشكل خاص في الرأسمالية الأمريكية، وهو يتجسد في تقاليد عريقة تعمل على الحيلولة دون تحوّل نظام الحرية الاقتصادية إلى رأسمالية وحشية الطابع، وذلك عبر مكافحة التصرفات الاحتكارية، أو عبر زيادة شفافية السوق من ناحية توفر المعلومات الصادقة للمواطنين قبل الانجرار إلى شراء أسهم أو سندات في السوق المالية مثلاً. والمحاكم في أمريكا مشهورة بقوة تدخلها في كل مناحي الحياة الاقتصادية؛ لتأمين التصرف الأخلاقي في عالم الاقتصاد والمال، في إطار مفهوم متطور للمنافسة الشريفة الحرة التي يجب أن تسود في المجال الاقتصادي. وكما نعلم، فإن الساحة الأمريكية شهدت في السنوات الأخيرة تعاظم الحركات من أجل الحفاظ على البيئة، ومن أجل تحقيق الشفافية في حسابات الشركات والمصارف والمؤسسات المدرجة أسهمها في البورصة، والدفاع عن حقوق المساهمين، وكذلك من أجل حماية المستهلك من المنتوجات المسيئة إلى الصحة. وهذا الاتجاه نابع من تنازل الدولة عن دورها التقليدي في التنظيم والضبط والمراقبة والحماية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تحت الضربات المتتالية للفلسفة الليبرالية الجديدة في السياسة، كما في الاقتصاد، والأمور الاجتماعية. ونحن نتوقع المزيد من تصاعد تلك الحركات في استمرار غياب دور الدولة.

والجدير بالملاحظة أننا نجد الاتجاه نفسه في أوروبا وهو برز أولاً في إيطاليا عبر تحرك الأجهزة القضائية ضد فساد رجال السياسة، وسوء استغلال النفوذ، أو علاقتهم بالمافيا، أو بعض رجال الأعمال المستغلين لصداقتهم مع رجال السياسة. وانتقلت الحركة ذاتها إلى فرنسا؛ إذ برز القضاة في السنين الأخيرة بوصفهم قوة ردع لا يستهان بها في مجال الأخلاق الاقتصادية والمالية، وفي مجال مكافحة سوء استعمال أموال وممتلكات الشركات العامة والخاصة من القيمين عليها لمصلحتهم، أو لمصلحة كبار رجال السياسة. كما شهدت تطوراً في التشريعات الاقتصادية لحماية حقوق المواطنين الذين قد يتعرضون للابتزاز والاستغلال، كما حصل في فرنسا في المجال المصرفي مع القانون الذي حدّد الحدّ الأقصى للفائدة الفعلية التي يمكن أن تطبقها المصارف تجاه عملائها، ومع الإجراءات المتخذة لإعادة النظر في الفوائد الملقاة على عاتق الفئات غير المقتدرة.

وإذا كان لا بدّ من أن نثني على مثل هذه الاتجاهات، يجب علينا استغراب فراغ أساس العلوم الاقتصادية، كما تطورت في العقود الثلاثة الأخيرة من أي منحى يأخذ هذه الجوانب الجوهرية من الحياة الاقتصادية بالاعتبار.

5 - السلوك الاقتصادي والعواطف الأخلاقية

من المعروف أن علم الاقتصاد يهتم بأناس حقيقيين، ومن الصعب تصديق أن الأشخاص الحقيقيين لديهم القدرة على التخلص من سطوة المشاعر والأحاسيس، أو ما يعبّر عنه بالاستبطان الذاتي، والذي يعبّر عنه التساؤل الذي طرحه "سقراط"، وهو: كيف يجب أن يعيش المرء؟ وهو سؤال محفز أساسي لعلم الأخلاق، وهل يمكن للناس الذين يدرسون علم الاقتصاد أن يكونوا فعلاً غير متأثرين إلى حد بعيد بهذا السؤال المرن، وأن ينغرزوا على نحو حصري في الدراسات الكمية التي عزيت إليهم من قبل علم الاقتصاد الحديث؟ وثمة معطية أخرى أساسية من التناقض بين الطابع المستبعد لعلم الأخلاق المطبق في علم

الاقتصاد الحديث من جهة، وتطور الاقتصاد بوصفه فرعاً من علم الأخلاق من جهة أخرى، أو لم يكن "سميث" أبو علم الاقتصاد الحديث أستاذاً في فلسفة الأخلاق؟ بل إن علم الاقتصاد نفسه بقي مدّة طويلة يدرَّس في جامعة كامبريدج (Cambridge)، بوصفه جزءاً قريباً من متطلبات درجة الشرف في علم الأخلاق.

وعلى الرغم من أنّ علم الاقتصاد يرتبط مباشرة بالمتابعة والسعي وراء الثروة، فإنه يرتبط على مستوى أعمق بالمواضيع الأخرى، ويتضمن تقدير أهمية أهداف رئيسة أكثر، فإذا كانت حياة صناعة المال وجمعه هي واحدة يباشرها المرء بتأثير دافع غريزي لا يقاوم، فإن آليات جمعها تختلف من فرد لآخر، فقد لا يقف أحدهم عند أي اعتبار على أساس أن المال لا تنبعث منه أية رائحة،[15] في حين يرى آخرون ضرورة جمع المال على شرط تحري الأساليب والطرق التي تتفق مع مبادئهم ومعتقداتهم وأخلاقهم. والثروة على نحو واضح ليست هي الخير الذي نسعى إليه في حدّ ذاته؛ لأنها تتحوّل إلى وسيلة خير أو شر في أيدي مالكيها، وبذلك يرتبط علم الاقتصاد في النهاية بموضوع علم الأخلاق؛ ما دام استعمال الثروة يغلب عليه السلوك الداخلي للبشر. فلا يوجد مجال في كل هذا لفصل موضوع علم الاقتصاد عن موضوع علم الأخلاق. ونستنتج من هذه المقاربة مسألتين أساسيتين على نحو استثنائي بالنسبة إلى علم الاقتصاد؛ أولاهما: مسألة الإنسان المرتبطة بالسؤال الأخلاقي: كيف يجب أن يعيش؟ والثانية: تتعلق بالحكم بشأن الإنجاز الاجتماعي، وربطها بغاية تحقيق الخير لأجل الإنسان؛ إذ يكون الأمر جديراً بالثناء إذا تم تحقيق الخير للمجموعة البشرية.

إن الأصل الأول من أصلي علم الاقتصاد الذي ارتبط بعلم الأخلاق، أصبح غير قابل للاختزال أو الاستغناء عنه بوصفه يسعى إلى تحقيق غايات نبيلة في معظم الأحيان. أمّا الأصل الثاني المرتبط بالمقاربة الهندسية، الذي تم تطويره على يد مهندسين فعليين، مثل ليون والراس (Leon Walras)، فإنه ينتهي إلى بحث أنماط معرفة أكثر عملية؛ لكنها تفتقر إلى التعرض بالبحث للطابع الودي،

(15) L'argent n'a pas d'odeur.

والطيب، والخير، والالتزام بالمبادئ الدينية التي يمكن استغلالها بوصفها عواطف إيجابية في سلوك الإنسان الاقتصادي. وبالطبع، فإن التساؤلات التي تثيرها وجهة النظر المرتبطة بعلم الأخلاق عن الدافع الذاتي للخير الكامن في النفس البشرية، لا بدّ أن تجد مكاناً مهماً في علم الاقتصاد الحديث،[16] ولكن في الوقت نفسه، فإنه من المستحيل أن ننكر المقاربة الهندسية؛ لأنه لديها كثيراً مما تقدّمه لعلم الاقتصاد الحديث، غير أن المقاربة الهندسية قد طغت على بحوث علم الاقتصاد الحديث مما حدا ببعض الاقتصاديين إلى أن يصرحوا بإمكانية تصنيف هذا النوع من المعرفة في خانة العلوم الدقيقة. والملاحظة الجديرة بالاهتمام تتعلق بالخسارة الناتجة عن اتساع الهوّة بين الاقتصاد والأخلاق، وما خلفته من آثار سيئة على هذا العلم، لذلك ظهرت جماعات تنادي بضرورة إعادة دمج الأخلاق في مناهج علم الاقتصاد الحديث.

خاتمة

إن علم الاقتصاد الحديث بزخمه الفكري والنظري والمعرفي والتطبيقي، يبذل كل ما في وسعه لربح معركته ضد المعضلات الاقتصادية من تخلف وفقر، وتضخم وجريمة اقتصادية، وغيرها من الانحرافات التي يعرفها علم الاقتصاد، وما انفك هذا العلم يتحرك على محاوره الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، من أجل تحقيق وجود أفضل، وكيان أرسخ، واقتصاد أغنى وأعدل وأرفه، وصولاً بالإنسانية إلى مراتب السعادة على جميع الأصعدة، خاصة المادي منها، ما دام الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المادي، يشكّل أحد انشغالاته الأساسية.

(16) على الرغم من أن المقاربة الرياضية أو الهندسية الرقمية تفيدنا بالإحصائيات والدراسات الكمية، من تطور ظاهرة الفقر ودرجة قياسها وحسابها ونسب المتضررين منها، وتتوصل هذه الدراسات إلى استنتاج معادلات ونماذج إحصائية وقياسية، إلا أننا نلتجئ -في غالب الأحيان- إلى استجداء ذوي الثروات وأصحاب الأموال ونستعطفهم، فنخاطب فيهم العواطف الأخلاقية التي تأمرهم وتسترقق قلوبهم؛ لبذل أموالهم وتقديم المساعدات للإسهام في البُعد الإنساني والأخلاقي في تخطي هذه الأزمات ذات الطابع الاقتصادي.

والإنسانية على الصعيد البشري تقاسي أشد ألوان القلق والتذبذب في عالم طغت عليه الرأسمالية المتوحشة، ووسائل الدمار والفضائح المالية والأخلاقية، واستفحال ظاهرة الجريمة الاقتصادية بجميع أبعادها، وفي هذا الزخم من تلاحق الأحداث الاقتصادية يجد علم الاقتصاد الحديث نفسه أمام مجموعة من التحديات، أهمها: القضاء على التخلف، وتحقيق تنمية مستدامة، واستئصال ظاهرة الفقر، ومحاربة ظاهرة الفساد.

ولقد كان من نتائج هذه الأعراض، أنها أصبحت عامة، لم تستثن الدول المتقدمة أو النامية. ومن الخطأ ما يرتكبه كثير من الاقتصاديين الذين يدرسون الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الظواهر المجتمعية، والإنسانية، والروحية، والأخلاقية، والثقافية؛ لأن ما تحتاج إليه البشرية على الصعيد الاقتصادي، هو تكريس القيم الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات، من خلال منظومات أخلاقية تغيّر النظرة إلى القضايا الاقتصادية في جميع تفاصيلها، وتحث الفرد على التصرف الصحيح، طبقاً لقيم أخلاقية سامية يتعارف عليها جميع بني البشر. ويتعين أن تعزّز هذه القيم السلوك الاقتصادي السليم على جميع المستويات، وتنشر العدالة الاجتماعية، والتكافل والتضامن الإنساني، من خلال التوزيع المتكافئ للثروة والفرص الاقتصادية، والحدّ من الاستهلاك المفرط والفساد المستفحل، والهدر والتبذير للثروات والتضليل المتعمد المنتشر في الأسواق المالية، وعدم الالتزام بالمسؤولية واستغلال النفوذ والإهمال والمحسوبية وغير ذلك من السلوكات اللاأخلاقية التي أصبحت تضرب الحياة الاقتصادية في جميع صورها.

في ظل هذه الظروف أصبح علم الاقتصاد الحديث مطالباً بإدماج الأخلاق في إدارة الأعمال؛ إذ يتعيّن عليه أولاً ترسيخ مفاهيم الأخلاقيات في استراتيجيات عمل منظمات الأعمال؛ بهدف ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية بشكل يحقق التوازن والتكامل من المنظور الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي، ومن ثَمَّ تطعيم علم اقتصادي حديث بالقيم الأخلاقية على مستوى التصرفات والسلوكات

التي تمارس داخل المؤسسات الاقتصادية، ومحيطها، بحيث يسمح بقيام فكر مؤسسي اقتصادي أخلاقي من شأنه مقاومة ومحاصرة الخروقات الأخلاقية التي نتجت عن الفساد المالي والاقتصادي، وتجاهل المعايير الأخلاقية والابتعاد نوعاً ما عن النظر، أو حتى التفكير بالمحددات والرموز الأخلاقية. وسعياً منها لإعادة الأمور إلى نصابها والتكيف لضمان البقاء في بيئة الأعمال؛ أصبحت المؤسسات ومنظمات الأعمال شديدة الحرص على البحث عن الآليات الفاعلة التي ترسخ المفاهيم الأخلاقية لدى جميع من لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظمات الأعمال.

obeikandl.com